**الاجتماع الثاني لشبكة خدمات التوظيف العامة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**

27-28 سبتمبر 2016

أنقرة، تركيا

**البيان الختامي**

نحن، بصفتنا ممثلي الجهات الخاصة بخدمات التوظيف العامة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المشاركين في "الاجتماع الثاني لشبكة خدمات التوظيف العامة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" الذي عُقد في أنقرة، بجمهورية تركيا في فترة 27-28 سبتمبر 2016؛

بعد إحاطتنا علما عن طريق العروض التفصيلية المُقدمة من طرف ممثلي مختلف المؤسسات المشاركة في هذا الاجتماع من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث تم تسليط الضوء على مجموعة واسعة من الخبرات في المجالات الحيوية للمساهمة في الاستراتيجيات الوطنية للتقليص من حدة البطالة، بما في ذلك الخبرة في دعم بناء القدرات، وتطوير الاستراتيجيات والمشاريع وتنظيم أو تخطيط البرامج، وتعبئة الموارد والقدرة على التوجيه؛

وبإلهام من إطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال العمل والعمالة والحماية الاجتماعية الذي اعتمدته الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل المنعقد في باكو، بجمهورية أذربيجان في 25-26 أبريل 2013؛

وإذ نشير إلى أن إعلان باكو الذي تم اعتماده خلال الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل قد حث الدول الأعضاء على إنشاء شبكات بين المؤسسات ذات الصلة في الدول الأعضاء وضمان تبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بينها لتعزيز التنمية بين القوى العاملة الماهرة والتنافسية والمعايير المهنية؛

وإذ نشير إلى إعلان جاكرتا الذي اعتمدته الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل الذي عقد في جاكرتا، إندونيسيا، في فترة 28-30 أكتوبر 2015 قد دعا إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال التقليص من حدة البطالة من خلال زيادة بناء القدرات، والتعرف على المهارات والشفافية في سوق العمل وعلى معلومات القدرة على العمل؛

وإذ ندرك وجود تحديات في الوقت الحالي وتغيرات متسارعة ناتجة عن ارتفاع متوسط معدلات البطالة في الدول الأعضاء، وبالتالي حاجة أعضاء الشبكة لتعزيز جهودهم وتحصين قدرتهم على تحفيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجال العمل والعمالة والحماية الاجتماعية؛

وإذ نعرب عن ارتياحنا الشديد بخصوص الإنجازات المكتسبة من تنفيذ التوصيات السابقة لشبكة خدمات التوظيف العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ونحث الدول الأعضاء على دعم الشبكة بنشاط والمشاركة في عملية التنفيذ لتبادل المعرفة والخبرة في مجال خدمات التوظيف العامة؛

وإذ نعرب عن شكرنا وامتناننا لوكالة التوظيف التركية (IŞKUR) ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك) على تنظيم الاجتماع الثاني لشبكة خدمات التوظيف العامة لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وبإلهام من وجهات النظر المشتركة الهادفة إلى معالجة تحديات العمالة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ نوصي بموجبه بما يلي :

1. دعوة الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بما تم ذكره بأن تسارع في تعيين نقاط الاتصال الوطنية الخاصة بها لشبكة خدمات التوظيف العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، والتي يجب أن تكون هيئة عامة أو حكومية وطنية لها مسؤولية إدارة التوظيف أو تنفيذ سياسات سوق العمل؛
2. دعوة الدول الأعضاء للمشاركة بشكل فعال في دعم برنامج بناء القدرات في خدمات التوظيف العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وملء الإستمارة أو الاستبيان وإرساله لسيسرك؛
3. دعوة أعضاء شبكة خدمات التوظيف العامة لمنظمة التعاون الإسلامي للمشاركة بقوة في أنشطة التأثير والمناصرة للفت انتباه المجتمع الدولي إلى الوضع الخطير في العالم الإسلامي وبالخصوص في فلسطين وسوريا وغيرهما؛
4. الاتفاق على تعزيز قدرات تعاوننا الثنائي ومتعدد الأطراف من خلال تبادل الخبرات والبرامج التدريبية، والمشاريع المشتركة والزيارات الميدانية والدراسية في مجال خدمات التوظيف العامة؛
5. النظر في البروتوكولات الثنائية البينية في منظمة التعاون الإسلامي ومع المنظمات الدولية الأخرى مثل الأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية باعتبارها فرصا هامة لتحسين الأصول البشرية والمالية لبرامج تنمية القدرات على أن تُقدم لأعضاء شبكة خدمات التوظيف العامة لمنظمة التعاون الإسلامي؛
6. الالتزام بتعزيز التعاون الفني مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة بشأن القضايا المشتركة التي تم طرحُها خلال الاجتماع الثاني لشبكة خدمات التوظيف لمنظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك العمالة غير الرسمية، ومشاركة المرأة في القوى العاملة، ونظم معلومات سوق العمل، وتكنولوجيا المعلومات، وبطالة الشباب، وهجرة العمالة، والعمالة المستضعفة وعمل الأطفال؛
7. التعرف على أهمية التعاون الدولي بين سلطات التوظيف العامة والترحيب بالمجهودات الرامية إلىتعزيز التواصل وتبادل الخبرات مع الرابطة العالمية لخدمات التوظيف العامة (WAPES)؛
8. تقدير العمل الجماعي لغامبيا وجزر المالديف ومالي وتركيا بالتعاون مع سيسرك لصياغة الشروط المرجعية التي تسلط الضوء على طريقة العمل وأدوار ومسؤوليات جميع الأطراف بشبكة خدمات التوظيف لمنظمة التعاون الإسلامي التي ستعتمد في الاجتماع القادم؛
9. ذكر الحاجة الماسة لتطوير البوابة الإلكترونية الخاصة بشبكة خدمات التوظيف لمنظمة التعاون الإسلامي، حيث يتم تقاسم المعارف وتسهُل مشاركة الخبرات والمشاريع وأفضل ممارسات خدمات التوظيف العامة؛
10. الإقرار بالحاجة إلى توفير جهود دولية متكاملة في مجتمع منظمة التعاون الإسلامي لتسهيل وتسخير ظروف العمل اللائق للجميع، وهو ما يعني توفير أماكن عمل فعالة وصحية وآمنة وتحسين آليات تسوية النزاعات، عن طريق (الحكومة وأصحاب العمل ونقابات العمال) وآليات تعزيز المفاوضة الجماعية والوساطات والتحكيم والحوار الاجتماعي وتعزيز المعايير والإنصاف في سوق العمل في منظمة التعاون الإسلامي؛
11. الاعتراف بالحاجة إلى إيجاد استراتيجية سوق عمل منظمة التعاون الإسلامي لخلق البيئة المناسبة لتوليد وظائف لائقة بالقوى العاملة المنتجة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي وتقديم مبادرات تنمية المهارات التي تعتبر بالغة الأهمية في التحول الاجتماعي والاقتصادي؛
12. تعزيز استدامة شبكة خدمات التوظيف العامة لمنظمة التعاون الإسلامي من خلال الاجتماعات السنوية العادية التي عقدت في بلدان مختلفة، وعقد الاجتماع الثالث لشبكة خدمات التوظيف العامة لمنظمة التعاون الإسلامي الذي سيعقد في المغرب في عام 2017 بالتشاور مع وكالة التوظيف التركية وسيسرك.